الهجرة عير الشرعية في شمال افريقيا ودول الساحل .(مقاربة نظرية)

الأستاذة: بن جامع صبرينة
الجامعة: جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

ملخص:

الهجرة غير الشرعية ظاهرة كونية،وإن تعددت منابعها ووجهتها تبقى الهجرة من الدول الإفريقية جنوب الصحراء باتجاه أوروبا أهمها، وتنبع خطورة هذه الظاهرة من كونها قضية ذات أبعاد متعددة وأثارها متصلة مباشرة ليس فقط بأمن الدول المستقبلة أو المصدرة لها بل لدول العبور أيضا،وبحكم موقعها الاستراتيجي كأداة وصل بين إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا وجدت الجزائر نفسها،وقد تحولت من منطقة عبور إلى بلد استقرار للمهاجرين السريين،الأمر الذي نجم عنه الكثير من الانعكاسات وتطلب اتخاذ إجراءات مختلفة لتشديد الخناق عليها. بناء على ذلك يحاول هذا المقال تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور نظري من حيث المسببات والتداعيات وسبل الاحتواء.

الكلمات المفتاحية: الهجرة - الهجرة غير الشرعية - المهاجر.

Abstract:

Illegal immigration is a universal phenomenon. Even it has various sources and destinations. Migration remains from African and sub Sahara countries to worlds Europe, The seriousness of this phenomenon stems from being a short story that has multiple dimensions. And its effects are directly related not only to the security of the receiving or exporting countries but also to the transit countries as well. Due to its strategic location as a link between Africa and Europe. Algeria has found itself changed from a transit area into a country of stability for Syria migrants. This issue caused many repercussions and it requires different measures to tighten the screws on it.That why we try in this article to shed light on the phenomenon of illegal immigration from a theoretical perspective in terms of causes. Repercussions and the ways to manage it.

key words: Migration- Illegal immigration – Migrant.

مقدمة:

تتميز حقبتنا التاريخية المعاصرة بتنوع الظواهر واختلافها،فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية برزت عدة ظواهر تهدد الكيان البشري والإنساني بسبب تنوع المصالح الإنسانية وتداخلها،ومن المشاكل التي أصبحت تشكل خطراً على الأمن والاستقرار،تلوث البيئة وسباق التسلح والمخدرات والإرهاب ،والهجرة غير الشرعية التي ازدادت تفاقماً،وانتشارا منذ نهاية التسعينيات إلى الوقت الراهن متخذة أشكالاً جديدة غير معروفة سابقاً.

إن الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا زاد من تفاقمها الواقع المرير الذي تعانيه شعوب القارة من عدم استقرار سياسي،وعدم استتباب الأمن،ومعاناة الفقر في أغلب بلدان القارة الإفريقية،حيث يستخدم المهاجرون غير الشرعيين سواحل بلدان المغرب العربي المغرب وتونس وليبيا والجزائر و موريتانيا مناطق عبور إلى سواحل جنوب أوروبا.

فالهجرة إلى بلدان المغرب العربي رغم أنها قديمة قدم التاريخ العربي الإفريقي،فقد كانت تقف في هذه البلدان،إلا أنها اليوم تأخذ بعداً آخر فقد أصبحت بلدان المغرب العربي مراكز عبور للهجرة غير الشرعية إلي جنوب أوروبا و بشكل محدد إلى "فرنسا – إيطاليا - أسبانيا ".

كما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي برزت منذ نهاية التسعينيات قد بدأت تشكل تهديداً خطيراً على دول المصدر،وعلى دول العبور،وعلى دول الاستقبال بشكل يؤثر وينعكس على سياسات هذه الدول نتيجة لفقدان القوة البشرية لبلدان المصدر بالهجرة أو الموت،ونتيجة لحدوث عدم الاستقرار،وتوتر العلاقات السياسية بين دول العبور ودول المصدر ودول الاستقبال،وتحمل التكاليف الأمنية الباهظة،وما يلفت الانتباه إلي هذه المشكلة في زمننا المعاصر هو ارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير جداً،مما يهدد القارة الأفريقية برمتها،وكما تطور نمط الهجرة غير الشرعية المعاصرة من هجرة فئة الذكور القادرين على العمل إلى هجرة فئة النساء والأطفال.

وبالتالي تحاول هذه الورقة البحثية القاء الضوء على مفهوم الهجرة غير الشرعية والمهاجر،أهم النظريات التي تفسر هذه الظاهرة، حيث يكون هناك مناطق طرد ومناطق جذب،ولكل منهما عوامله المؤدية إلى تكونه،وحيث تمثل منطقة الطرد في هذه الدراسة الدول الأفريقية التي هي دول

المصدر،وتمثل منطقة الجذب القارة الأوروبية خاصة جنوبها فرنسا – أسبانيا – إيطاليا،وهي دول الاستقبال،وتكونت دول أخرى سميت بدول العبور.

أولا_ مفهوم الهجرة غير الشرعية:

إن كلمة هجرة جاءت في اللغة العربية من (الهَجْرُ) ضد الوصل،والاسم (الهجْر) و (المُهَاجُر) من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية،و(التّهَاجُر) التقاطع. (أحمد الربايعة، 1987، ص12-13)

ولقد ورد مصطلح الهجرة في القران الكريم،حيث قال الله تعال في سورة النساء ((ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسَعَةً ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً)). (سورة النساء، الآية 100). وقال أيضاً ((قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها)). (سورة النساء، الآية 97) .

كما وردت كلمة الهجرة في الأحاديث النبوية الشريفة،فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى عليه وسلم يقول ((إنما الأعمال بالنيات،وإنما لكل أمريء ما نوى،فمن كانت هجرته إلى اللّه ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله،ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه)) رواه الشيخان (البخاري ومسلم). (الشيخ علي مفتاح الشويطر،2007، ص5)وتعرف الهجرة في لسان العرب لابن منظور بأنها الخروج من أرض إلى أرض.

فمصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل مصطلحات ثلاثة مجتمعه في اللغة الإنجليزية،فهناك مصطلح Migration الذي يشير إلى عملية الانتقال،أو الحركة المستهدفة للهجرة في حين يشير مصطلح emigration إلى هذه الحركة في علاقتها بالوطن الأصلي،أي أنه يشير إلى حركة الهجرة المغادرة،أي النقلة إلى الخارج، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال،أما مصطلح immigration فإنه يشير إلى دخول المهاجرين،وإقامتهم بالفعل في موطن الاستقبال. (عبدا لله عبد الغني غانم،2002، ص 15) فالهجرة في اللغة تعني (الترك والمغادرة) ويقال. هجر الشيء إذا تركه.

ويعطي قاموس ويبستر الجديد ثلاث معاني للفعل (هاجر) Migrate هي :

1- الانتقال من مكان إلى آخر وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.

2- الانتقال بصفة دورية من إقليم أو مناخ آخر.

3- ينتقل أو يجول To Transfer.

وقد ورد مفهوم الهجرة في العديد من المعاجم،فقد جاء في معجم المصطلحات الجغرافية مشيراً إلى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة،كما ورد في المعجم الديمغرافي الصادر عن قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة تعريفهاً بأنها شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعي المكان الأصلي،أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعي مكان الوصول،أو المكان المقصود،ويتبع ذلك تبدل في محل الإقامة.

أما التعريف الإحصائي للهجرة فيعتبر أن كل حركة من خلال الحدود الدولية ماعدا الحركات السياحية تدخل ضمن إحصائيات الهجرة،فإذا كانت هذه الحركة لمدة سنة فأكثر تحسب هجرة دائمة،وإن كانت أقل من سنة تعتبر هجرة مؤقتة.

وتعرف الهجرة حسب تعريف قسم السكان بهيئة الأمم المتحدة بأنها ظاهرة جغرافية يعني بها الانتقال للسكان من منطقة جغرافية إلى أخرى،وبالتالي ينتج عن ذلك تغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد، أي تغير هذا المكان عبر الوحدات الجغرافية ذات الحدود الدولية الواضحة.

وتعرف الهجرة بأنها التحرك تحت ظروف أساسية،ورئيسية تتيح للأفراد،والجماعات تحقيق قدر من التوازن،أو الاستمرار في الوجود عن طريق إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة البيولوجية،والاجتماعية،والسيكولوجية والثقافية والسياسية وغيرها،وباختصار فإنها عملية لإعادة التوازن للنسق الاجتماعي،والثقافي. (عبد القادر القصير،1969،ص105)

وهناك تعريف هام للهجرة،وهو التعريف الذي تتبناه الأمم المتحدة،والذي يعرف مصطلح الهجرة بأنها النقلة الدائمة،أو الانتقال الدائم إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعداً كافياً في حين قال آخرون بأن الهجرة ما هي إلا حركة الأفراد داخل المجتمع الواحد من بيئة محلية معينة إلى بيئة محلة أخرى،أو انتقالهم من مجتمع إلى آخر عبر الحدود السياسية أو الدولية،وتكون الهجرة داخلية إذا حدثت داخل المجتمع الواحد كما هو الحال بالنسبة لهجرة الريفيين إلى المدينة،وخارجية إذا قام بها الأفراد إلى خارج بلادهم لفترة محددة أو بصفة نهائية.

ومن خلال استعراض هذه التعريفات يتضح أن ثمة معيارين هامين في تحديد مفهوم الهجرة هما:

- **المعيار المكاني:** إن الهجرة تشير إلى تغير موطن الإقامة،أي الانتقال الدائم من بلد،أو موطن إقامة إلى بلد أو موطن إقامة آخر ويعني ذلك أن الحراك من مكان إلى آخر داخل ذات البلد،أو الموطن لا يعتبر هجرة،فانتقال البدو الرحل من مواضع إقامتهم إلى مواضع أخرى في باطن الصحراء لا يعتبر هجرة مهما كانت المسافة التي تفصل بين الموضعين.
- **المعيار الزماني:** وهو ما يتعلق بمدة الهجرة،وهذا معيار هام في التمييز بين الهجرة باعتبارها نقلة دائمة من أنواع الحراك المكاني الأخرى،ذلك أن ثمة انتقالاً عبر المكان،ولكنه يفتقر إلى البعد الزماني الذي يجعل منه هجرة،فانتقال أحدهم إلى مدينة أخرى بضعة أيام للزيارة،أو غيرها يفتقد استهداف الإقامة الدائمة. وبالرغم من أهمية هذين المعيارين في تحديد مفهوم الهجرة إلا أن الاعتماد عليهما،والاكتفاء بهما في تحديد مفهوم الهجرة وحدهما يؤدي إلى خلط شديد في تفهم مضمون هذا المفهوم،بل لابد من إضافة شروط أخرى مثل الموقف الشخصي للمتنقل،فالمستهدف للسياحة،أو التعليم،أو القائم بأعمال تجارية ليس مهاجراً. فالهجرة ليست مجرد نقلة جسدية من موطن إلى آخر،وإنما هي أيضاً موقف عقلي واتجاه ذهني وتوجه نفسي من الشخص ذاته،وقد أوصت الأمم المتحدة حكومات الدول بجمع وتبويب البيانات والمعلومات عن جميع القادمين إليها والراحلين عنها ،وكذلك أوصت بتقسيمها إلى الفئات التالية :
- **مهاجر دائم:** وهو من لم يحصل على تصريح إقامة بعد ،ولكنه ينوي البقاء في الدولة مدة تزيد عن سنة ، أي من حصل على وضع قانوني يخوله الإقامة في الدول.
- **مهاجر مؤقت:** وهو من لم يحصل على تصريح إقامة،وينوي ممارسة مهنة داخلها،ويحصل على دخل مستمد من داخل هذه الدولة، وذلك لمدة سنة أو أقل.
- **زائر:** وهو من لم يحصل على تصريح إقامة،ولكنه ينوي البقاء لمدة سنة أو أقل دون ممارسة لأية مهنة،ودخله مستمد من داخل الدولة،وكذلك من يعولهم.
- **مقيم عائد:** وطنياً كان أم أجنبياً بعد بقائه في الخارج مدة لا تزيد عن سنة.

كما نجد من يعرف ظاهرة الهجرة لتوضيح أحد دوافعها من حيث الرغبة الاختيارية،أو الظروف القهرية كالحروب والكوارث للتمييز في الهجرة بين التحركات التي تحدث قسراً،ويمكن أن نطلق عليها الهجرة الإجبارية أو القسرية، وتلك التحركات التي تحدث طواعية فتعرف بالهجرة الاختيارية أو الطوعية. (ت.لين سميث، 1971، ص499)

وقد قررت هيئة الأمم المتحدة بعد مناقشة الخبراء اعتبار التحركات التالية نوعاً من أنواع الهجرة:

أ) سفر غير السياح،ورجال الأعمال،أو من يحملون جواز مرور.

ب) سفر غير المقيمين على الحدود ممن يقتضي عملهم تخطي الحدود باستمرار.

ج) سفر غير اللاجئين،أو الأشخاص الذين يبحثون عن عمل بصفة مستديمة أو موسمية أو مؤقتة ومن يعولهم.

فالمهاجرون Migrants يختلفون عن المتنقلين Movers ذلك لأن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى يختلف عن الذين ينتقلون من بيت إلى آخر حتى ولو اضطرهم ذلك إلى تخطي حدود بلدهم. لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها،أما الذي ينتقل بين مسكن،وآخر فقد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول،كما أن هناك فارقاً واضحاً بين التنقل الاجتماعي والهجرة،فالتنقل الاجتماعي يعتبر من قبيل تغيير المركز الاجتماعي والاقتصادي،وربما يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع دون حاجة إلى الانتقال إلى منطقة أخرى،وبالتالي تغير جذري في الحياة،ذلك لأن المهاجر قد يحقق أثناء إقامته في منطقة المهجر مستوى أفضل من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بلده. (أنور عطية العدل،1987،ص241 - 242).

ولا يختلف مفهوم المهجَرين كثيراً في ماهيته عن مفهوم المهاجرين فهو يتفق معه في جميع جوانبه العريضة كما تناولناه،ولكن تتضح فيه الجوانب المختلفة الآتية:

- أن الأفراد هنا قد هجروا إجبارياً دون رغبتهم.

_ أن الهجرة هنا حدثت عن طريق خطة قامت بتنفيذها هيئة معينة،وأصبحت ملزمة بتحمل نتائجها،ومن ثم فإن المهجرين يلقون تبعة النجاح أو الفشل،وما قد يقع عليهم من ضرر،أو ما يصادفهم من صعوبات على عاتق الجهة المسئولة عن التنفيذ.

_ أنَ المهجرين دائماً ما يكونون ملتزمين بخطة التهجير،ولم يكونوا ليعطوا لهم حرية العودة،أو البقاء في أماكن إقامتهم. (محمد حسين صادق حسن،1998، ص7)

أما فيما يخص ارتباط مفهوم الهجرة باللجوء،فاللاجئ يعرف بأنه ذلك الشخص الذي وقع تحت ضغط اضطره إلى ترك وطنه،وأصبح محتاجاً إلى رعاية الآخرين،أي يشمل أي شخص ترك بلده حيث مولده إلى بلد آخر من أجل حمايته بسلطانها.

ومما سبق يتضح اتفاق آراء العلماء حول أن للهجرة هدفاً أو غرضاً واضحاً ذلك إلى جانب المعيارين المكاني والزماني، وعلى ضوء ذلك نميل إلى تعريف الهجرة بأنها انتقال للفرد،أو الجماعة من مكان إلى آخر،أو من دولة إلى أخرى بقصد الإقامة الدائمة أو المؤقتة،لأي سبب من الأسباب سوا كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ديموغرافية أو جغرافية. (عبد الفتاح وهيبة،1979،ص109-110)

ثانيا- مفهوم المهاجر:

يعتبر بعض الباحثين الهجرة غير الشرعية جريمة،بينما يعتبرها آخرون انتهاكاً للقانون بدون ضحايا،ومن وجهة نظر أخرى تعكس الهجرة غير الشرعية ضعف سيطرة الدولة على تلك الشرعية أمر ينبع من القانون الدولي لإضفاء صفة التجريم على شريحة معينة مثل العمال اليدويين،وطالبي حق اللجوء،بينما تفضل أسواق العمل الدولية ذوي المهارات العالية،وفي هذا الصدد ينظر أصحاب السلطة السياسية والاقتصادية إلى الهجرة الوافدة باعتبارها تهديداً محتملاً للسيادة،والهوية القومية،ولذا تسعى الحكومات إلى الحد منها وتقييدها.

وهناك من يرى أن الهجرة الدولية هي إحدى نتائج المد الرأسمالي،وبالأخص تدويل الأسواق،حيث يحتاج رأس المال إلى استغلال قوة عمل رخيصة،ولابد من انتقال منظم لضبط عملية التراكم الرأسمالي،فعندما يحدث تباطؤ في دورة رأس المال توصم هجرة العمالة بأنها هجرة غير شرعية.

وتلقي التعريفات التالية الضوء على مصطلح المهاجر:

فهناك من يعرفهم بأنهم هم أولئك الذين يدخلون دولة ما للبحث عن عمل عادة،وذلك بدون الوثائق،والتصاريح اللازمة،وهناك من يعرفهم بأنهم أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة،وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بدون تصريح،وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بوثائق مزورة،أو بتصاريح دخول مؤقتة،ولكنهم تجاوزوا مدتها. كما يعرفهم آخرون بأنهم أولئك الناس الذين يدخلون قطراً معيناً بطريقة غير شرعية،أو الذين انتحلوا صفات معينة كسياح،ويشار إليهم بالعمال غير الموثقين،أو الغرباء غير الشرعيين. (إبراهيم محمد عياش،ج2،

2386) ويعرفهم آخرون بأنهم الأجانب الذين يدخلون ويقيمون أو يعملون على نحو غير قانوني في قطر ما.

وفي ضوء هذه المفاهيم يمكن القول بأن هناك خمس صور من المهاجرين غير الشرعيين:

- المهاجرون الذين يعبرون الحدود مختبئين في القطارات،أو السيارات،أو الشاحنات،أو يعبرون البحر بواسطة المراكب.

- الدخول القانوني بتصريح لفترة قصيرة للسياحة،أو لأسباب صحية،والتمادي في الإقامة بعد ذلك.

- الدخول الذي يبدو شرعياً بالوثائق المزورة،والتي يتم شراؤها في مجتمع الطرد.

- الدخول بصفة باحثين عن اللجوء،ثم لا يترك القطر عندما ترفض استمارة طلب اللجوء.

- الدخول بطريقة شرعية إلى أحد الأقطار،والتسلل بعدها عبر حدوده إلى قطر آخر. وبذلك يشمل مفهوم الهجرة غير الشرعية كافة صور الدخول غير الشرعي من دولة إلى أخرى،أو من قارة إلى أخرى دون الخضوع للضوابط،والإجراءات الرسمية السليمة للتواجد الشرعي المعمول بها في هذه الدول.

ثالثا- النظريات المفسرة للهجرة الغيرشرعية :

سنحاول في هذا العنصر التطرق للنظريات التي عالجت وحاولت تفسير ظاهرة الهجرة الغير شرعية بمختلف أبعادها،حيث سنتطرق أولا إلى النظريات النفسية والسيكولوجية،بالإضافة إلى الشق الاجتماعي والاقتصادي كأحد العوامل المساعدة على الهجرة الغير شرعية،كما نتطرق أيضا إلى النظريات الأمنية المعاصرة،والتي أولت اهتماما كبيرا بتفسير هذه الظاهرة مركزين على مفهوم الأمن المجتمعي،ومسألة الخطاب،والجانب التقني .

1- النظريات السيكولوجية والنفسية: وتتمثل في:

1/1نظريات الحاجات الإنسانية:

- الإنسان هو كائن يشعر بالاحتياج لأشياء معينة،وهذا الاحتياج يؤثر على سلوكه فالحاجات غير المشبعة تسبب توتراً لدى الفرد،والفرد يود أن ينهي حالة التوتر هذه من خلال مجهود وسعي منه للبحث عن إشباع الحاجة،وبالتالي فإن الحاجة غير المشبعة هي حاجة مؤثرة على السلوك،والعكس صحيح فالحاجة التي تم إشباعها لا تحرك ولا تدفع السلوك الإنساني.

- تتدرج الحاجات في هرم يبدأ بالحاجات الأساسية الأولية اللازمة لبقاء الجسم،حيث أن تدرج سلم الحاجات يعكس مدى أهمية،أو مدى إلحاح هذه الحاجات.

- يتقدم الفرد في إشباعه للحاجات بدءا بالحاجات الأساسية الأولية (الحاجات الفسيولوجية) ثم يصعد سلالم الإشباع بالانتقال إلى الحاجة إلى الأمان،ثم الحاجات الاجتماعية،ثم حاجات التقدير،وأخيراً تحقيق الذات.

- الحاجات غير المشبعة لمدة طويلة،أو التي يعاني الفرد من صعوبة جمة في إشباعها قد تؤدي إلى إحباط وتوتر حاد قد يسبب آلاما نفسية ويؤدي الأمر إلى العديد من الوسائل الدفاعية التي تمثل ردود أفعال يحاول الفرد من خلالها أن يحمي نفسه من هذا. (كولن ولسون،2001،ص14)

وهكذا يلجأ الفرد في الكثير من الأحيان إلى التمرد على المعايير الاجتماعية والقوانين الدولية فيفكر في الهجرة بغية تحقيق وإشباع حاجاته المختلفة،فان لم ينجح في الهجرة بالطرق الشرعية القانونية فذلك يكون له دافع للمحاولة بطريقة غير شرعية. (فتيحة كركوش،2010،ص51)

- الحاجات الفسيولوجية Physiological needs: مثل الجوع والعطش وتجنب الألم ،والجنس إلى آخره من الحاجات التي تخدم البقاء البيولوجي بشكل مباشر.

- حاجات الأمان Safety needs:وتشمل مجموعة من الحاجات المتصلة بالحفاظ على الحالة الراهنة،وضمان نوع من النظام والأمان المادي و المعنوي، مثل الحاجة إلى الإحساس بالأمن والثبات،والنظام والحماية والاعتماد على مصدر مشبع للحاجات. ويرجع بعض المفكرين أن البحث عن الأمن المفقود في البلدان الأصلية احد الدوافع التي تجعل الفرد إلى

الهجرة ولو بطريقة غير شرعية. كما أن ضغط مثل هذه الحاجات يمكن أن يتبدى في شكل مخاوف،مثل الخوف من المجهول،ومن الغموض وكذلك من الفوضى واختلاط الأمور أو الخوف من فقدان التحكم في الظروف المحيطة. و ماسلو يرى أن هناك ميلا عاما إلى المبالغة في تقدير هذه الحاجات،وأن النسبة الغالبة من الناس يبدو أنهم غير قادرين على تجاوز هذا المستوى من الحاجات والدوافع.

- حاجات الحب والانتماء Belonging needs and Love: تشمل مجموعة من الحاجات ذات التوجه الاجتماعي،مثل الحاجة إلى علاقة حميمة مع شخص آخر، الحاجة إلى أن يكون الإنسان عضوا في جماعة منظمة،والحاجة إلى بيئة أو إطار اجتماعي يحس فيه الإنسان بالألفة،مثل العائلة أو الحي أو الأشكال المختلفة من الأنظمة،والنشاطات الاجتماعية.

- المستوى الأدنى أو مستوى الحب الناشئ عن النقص Deficit´-or-D-love،وفيه يبحث الإنسان عن صحبه أو علاقة تخلصه من توتر الوحدة،وتساهم في إشباع حاجاته الأساسية الأخرى مثل الراحة والأمان والجنس.

- المستوى الأعلى أو مستوى الكينونة Being´-or-B-love، وفيه يقيم الإنسان علاقة خالصة مع آخر كشخص مستقل... كوجود آخر يحبه لذاته،دون رغبة في استعماله،أو تغييره لصالح احتياجاته هو.

_ حاجات التقدير Esteem needs: هذا النوع من الحاجات كما يراه ماسلو له جانبان:

- جانب متعلق باحترام النفس،أو الإحساس الداخلي بالقيمة الذاتية.
- والآخر متعلق بالحاجة إلى اكتساب الاحترام والتقدير من الخارج... ويشمل الحاجة إلى اكتساب احترام الآخرين،السمعة الحسنة،النجاح،والوضع الاجتماعي المرموق،الشهرة،المجد .

و ماسلو يرى أنه بتطور السن ونضج الشخص،أي يصبح الجانب الأول أكثر قيمة وأهمية للإنسان من الجانب الثاني.

- حاجات تحقيق الذات Self-actualization والحاجات العليا Metaneeds:

تحت عنوان تحقيق الذات يصف ماسلو مجموعة من الحاجات،أو الدوافع العليا التي لا يصل إليها الإنسان إلا بعد تحقيق إشباع كاف لما يسبقها من الحاجات الأدنى. وتحقيق الذات هنا يشير إلى حاجة الإنسان إلى استخدام كل قدراته،ومواهبه،وتحقيق كل إمكاناته الكامنة وتنميتها إلى أقصى مدى يمكن أن تصل إليه. وهذا التحقيق للذات،لا يجب أن يفهم في حدود الحاجة إلى تحقيق أقصى قدرة، أو مهارة،أو نجاح بالمعنى الشخصي المحدود وإنما هو يشمل تحقيق حاجة الذات إلى السعي نحو قيم وغايات علي،مثل الكشف عن الحقيقة وخلق الجمال،وتحقيق النظام وتأكيد العدل. مثل هذه القيم والغايات تمثل في رأى ماسلو حاجات أو دوافع أصيلة وكامنة في الإنسان بشكل طبيعي،مثلها في ذلك مثل الحاجات الأدنى إلى الطعام،والأمان والحب والتقدير. هي جزء لا يتجزأ من الامكانات الكامنة في الشخصية الإنسانية،والتي تلح من أجل إن تتحقق،لكي يصل الإنسان إلى مرتبة تحقيق ذاته والوفاء بكل دوافعها أو حاجاتها. بعد تحقيق الذات يتبقى نوعان من الحاجات أو الدوافع هما الحاجات المعرفية والحاجات الجمالية ورغم تأكيد ماسلو على وجود وأهمية هذين النوعين ضمن نسق الحاجات الانسانية إلا أنه فيما يبدو لم يحدد لهما موضعا واضحا في نظامه المتصاعد.

- الحاجات الجمالية Aesthetic needs: وهذه تشمل فيما تشمل عدم احتمال الاضطراب والفوضى،والقبح والميل إلى النظام والتناسق والحاجة إلى إزالة التوتر الناشئ عن عدم الاكتمال في عمل ما أو نسق ما.

- الحاجات المعرفية Cognitive needs: وتشمل الحاجة إلى الاستكشاف والمعرفة و الفهم،وقد أكد ماسلو على أهميتها في الإنسان بل أيضا في الحيوان،وهى في تصوره تأخذ إشكالا متدرجة تبدأ في المستويات الأدنى بالحاجة إلى معرفة العالم واستكشافه بما يتسق مع إشباع الحاجات الأخرى،ثم تتدرج حتى تصل إلى نوع من الحاجة إلى وضع الأحداث في نسق نظري مفهوم،أو خلق نظام معرفي يفسر العالم والوجود. وهى في المستويات الأعلى تصبح قيمة يسعى الإنسان إليها لذاتها، بصرف النظر عن علاقتها بإشباع الحاجات الأدنى.

2/1 النظرية الإنسانية في تكوين السلوك المنحرف: يرى كارل روجين أن الإنسان يشكل شخصيته من خلال 3 عناصر رئيسية:

- **العضوية:** أي الإنسان بجميع أبعاده البيولوجية (شحمه ولحمه ودمه وعظامه)

- **الخبرة:** تتشكل نتيجة احتكاك الفرد مع بيئته،وخبرات الفرد في عالمه الداخلي والخارجي،وفي نفس الوقت فالفرد يدرك الخبرات إدراكا واعيا ملموسا، والبعض الآخر لا يدخل في مجال إحساسه وما يدركه الفرد في المجال النفسي هو الشيء الوحيد والجوهري،وليس ما هو قائم وموجود فعلا في العالم الخارجي فالفرد لا تهمه حقيقة الظاهرة،وإنما كيفية رؤيته لها فيدرك بعض الأفراد مثلا أن الفيزا إجراء تعسفي،وقيد يبعث على الشعور بالاختناق وبالتالي اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية فنحن لا تهمنا طبيعة التأثيرات،بل كيف يراها الشباب العاطل عن العمل.

- **الذات:** تتكون الذات أثناء تفاعل العضوية مع البيئة،ونلاحظ أنه أثناء تكوينها تقوم باستيعاب مُثل وقيم الأفراد الذين تتفاعل معهم،خصوصاً القيم والمثل التي تنسجم مع حاجات العضوية،وفي نفس الوقت ترفض استيعاب القيم التي لا تنسجم مع أهداف العضوية،أو أنها تقوم بتحريفها وتشويهها لتتمكن العضوية من الاحتفاظ باستمراريتها وثباتها،حيث تعتبر الذات أن الخبرات والقيم التي لا تنسجم معها عبارة عن تهديد لها.

2 - النظريات الاقتصادية :وتشمل على:

1/2- النظرية النيو كلاسيكية: حاولت هذه النظرية تفسير الهجرة الغير شرعية بمختلف أصنافها الشرعية،والغير شرعية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل كعامل مسبب للهجرة،واعتبار الهجرة كعامل ميسر للحياة الاقتصادية مقارنة بما هي عليه في البلدان الأصل ونذكر على سبيل المثال الفرق بين قيمة العملات فتجد ان الفارق مثلا بين اليورو والدينار الجزائري كبير جدا لذلك نجد الشباب يحاول الهجرة بكل الطرق الممكنة من اجل الاستفادة من فارق سعر الصرف بين الدينار و اليورو.

2/2- نظرية التبعية: يرى سمير أمين أن العالم مكون من دول المركز والمحيط،وان الهجرة بشقيها الشرعية وغير الشرعية عامل أساسي في فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة الكفاءات،على اعتبار أن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين. كما يرى غالتونغ أن علاقة دول المحيط بدول المركز هي علاقات امبريالية بنيوية،حيث تمتص دول المركز ثروات المحيط وتستغلها وتهيمن عليها وهذا المفهوم موجود داخل الأمم كذلك،وليس في العلاقات الدولية،فالعنف البنيوي الذي تحدثه أبنية مجتمع

معين بشكل يمنع الأفراد بتحقيق ذاتهم بما يسمى التوزيع الغير عادل للثروات،أما بسبب مؤسسات بنيوية أو المركزية الاثنية أو الطبقية القومية مما يجعل الأفراد يهاجرون بطرق مختلفة شرعية كانت أو غير شرعية.

3- النظريات الأمنية النقدية:

1/3- مدرسة كوبنهاغن: يعتبر النقاش الأساسي لهذه المدرسة هو على كون الدراسات الأمنية بحاجة إلى إدراك لثنائية الأمن: التي تتألف من أمن الدولة المهتمة بالسيادة وأمن المجتمع المرتبط بالهوية،و أشهر منظري هذه المدرسة هما باري بوزان Barry Buzan وأول وايفر Weaver Ole،فمفهوم الأمن القومي لم يعد قادرا على التعامل مع النوع الجديد من التهديدات .

وبناءً على هذه التحولات،في سلسلة من المنشورات طور باري بوزان،وأول وايفر مقاربتين نظريتين لمفهمة وإعادة مفهمة الأمن والظواهر المتصلة،الأولى كانت نتاج جماعي ومباشر للمشروع المعد داخل المعهد تحت إشراف باري بوزان،وهو ما يعرف ب " الأمن المجتمعي" باعتباره المدخل الأكثر قدرة على فهم الأجندة الأمنية الصاعدة ف أوروبا في فترة الحرب الباردة،أما الثانية فكانت متمثلة في الفكرة التي قدمها أول وايفر سنة 1995 حول التسييس التدريجي للأمن أو ما أصبح يعرف ب"نظرية الأمننة".

2/3- نظرية الأمن المجتمعي: يتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية أو بعبارة أخرى حول ما يمكن الجماعة من الإشارة إلى نفسها بعبارة نحن في مقابل الآخر الذي قد يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل أمة،إثنية،أو جماعة دينية.

ويعتبر الأمن المجتمعي من أبعاد الأمن البشري أو الإنساني،الموضوع المركزي للدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة،نظرا للتطور السريع لوسائل الاتصال والنقل،التزايد الهائل في المبادلات الدولية الحركية المتنامية للأفراد،الإرهاب البيولوجي،والهجرات الدولية الشرعية وغير الشرعية وما تمثله كمصدر قلق لدى الدول والمجتمعات والأفراد بسبب مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية والتي تعتبر أحد المظاهر الأكثر خطورة على الأمن من منطلق ارتباطه بالحركات البشرية عبر المتوسط وتعتبر دول المغرب العربي نموذجا واضحا للحركية الديمغرافية النشطة.

3/3- نظرية الأمننة: يوضح أول وايفر كيف أن مسألة اجتماعية تصبح رهانا أمنيا،ويرى أنه بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تأمين أو بالأحرى أمننة رهان اجتماعي بتقديمه على أنه يتعلق ضمنا أو صراحة بالأمن،وبالتالي الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية الأمننة وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية وبالتالي فإن وصف قضية ما من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية يشرعن استخدام وسائل استثنائية.

وهو ما يلاحظ في قضية أمننة الهجرة في أوروبا،فبفضل الخطاب استطاعت النخب الأوروبية رفع قضية الهجرة من السياسة العادية إلى اعتبارها مهدد لأمن أوروبا وهويته فالربط بين الهجرة والأمن وكيف تصبح هذه الأخيرة عبر خطاب اجتماعي وسياسي مسألة أمنية قضية هامة يحللها "ديدي بيغو" بطريقة جيدة لما يقول إن " الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا" ليست فقط مجرد ملاحظة بل قوة صيغة مضمون الكلام هي التي تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة والتي تحولها بقوة المفردات إلى مسألة أمن تحل بوسائل خاصة.

4/3- مدرسة باريس: مع بداية التسعينات،كان البناء السياسي للأمن الشغل الشاغل لعدد من باحثي تحليل الممارسات الشرطية،تشكيل حقل أمني داخلي وأمننة الهجرة في أوروبا تعتبر من أكثر المواضيع تناولا في الأجندة البحثية المستندة على منظورات علم الاجتماع السياسي والنظرية السياسية،هؤلاء الباحثين قدموا أجندة تركز على مهنيو الأمن ،العقلانية الأمنية الحكومية، وتأثيرات التنظيم السياسي للتقنية والمعرفة الأمنية،باستثناء معظمهم Huysmans كانوا يعملون في باريس مع "ديدي بيغو،سارجيو كاريرا وينشرون في مجلة "ثقافات وصراعات"،ومن هنا مصدر دعوة لها ب" مدرسة باريس".

فالأمن في مدرسة باريس هو نمط للحكومية يختزل في ممارسة الشرطية عبر تقنيات المراقبة،فهذه الأخيرة تعمل فيها الشرطية عبر شبكات تجسد روابط بين مختلف المؤسسات الأمنية الوظيفية التي تتجاوز الحدود الوطنية. ففي عالم معولم أنشطة الشرطة أصبحت أكثر اتساعا،هذه الأنشطة ولاسيما تلك المخصصة للمراقبة والحماية العامة، تتم على مسافة تتجاوز في طابعها بعض أنشطة الشرطة التقليدية و تصل إلى الأنشطة الخارجية.

وكما يرى Juf Husmans فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى أوروبا تجعل الحياة مهددة وأقل أمنا سياسيا، اجتماعيا وثقافيا أي أن هذه الظاهرة تؤدي إلى انعدام الأمن الذي يعتبره ظاهرة ذات منشأ سياسي واجتماعي،فهو يرى أنه حتى لو قبل المرء بأن وصول عدد كبير من المهاجرين من الممكن أن يحدث خللا في المجتمع،فإن تعريف الموقف و طريقة إدارته يعتمدان على عمليات سياسية واجتماعية.

ففكرة المراقبة أو العين الإلكترونية في تعبير "دايفيد ليون"،تعتبر تجسيدا معاصرا لفكرة البانوتية عند"ميشال فوكو"،الفكرة الأساسية هنا أن السلطة يجب أن تكون منظورة وغير ملموسة،ما وصفه "دير ديريان" الحلم الدائم للقوة أن تشق طريقها بدون الممارسة المرئية للإرادة التي تنتج المقاومة.هذه البانوتية تتخذ أشكالا عديدة: استخبارات الاتصالات،الاستخبارات الالكترونية،استخبارات الرادار،استخبارات الصور،كلها تعمل تحت علامة الاستخبارات "التقنية" التي تشكل نظام جديد للقوة في العلاقات الدولية.

خاتمة:

إن ملف الهجرة غيرالشرعية وغيره من الملفات الساخنة الأخرى يشهد على فشل الإنسان المعاصر في إدارة أزماته خاصة فيما يتعلق بالكرامة والحقوق الأساسية.

لقد خلق الله الإنسان خلقا عزيزا فأسجد له الملائكة وأقصى من أجله إبليس من دائرة رحمته لأنه رفض الإعتراف بالتكريم لمخلوق غيره . ثم كلّفه بمهمة الإستخلاف في الأرض بغرض إعمارها وتحقيق ذاته فيها فله أن لا يجوع فيها وأن لا يعرى ولا يضمأ ولا يضحى. فقد أودع الله فيها ما يكفل له الوجود والرفاه وهو يستحق ذلك بثبوت إنتمائه للنوع البشري وامتلاكه للصفة الإنسانية.

لكن هذا الإنسان تنتابه نزعات وتحركه غرائز تدفعه أحيانا إلى نسيان هذا التكريم وهذه المهمة فيظلم ويضع قيودا على حركة بني جنسه ويستأثر بالثروة لخاصة نفسه بل ويسخّر كل ما يقع تحت يده لخدمته حتى أولئك الذين يشاركونه الإنتماء النوعي والصفة الإنسانية.

إن حلّ مشاكل الهجرة السرية يمرّ حتما عبر إعادة النظر وبشكل جذريّ في واقع العلاقات بين المجموعات والقوى بخلفية مغايرة تنفتح عموديا وأفقيا على ثقافة حقوق الإنسان بما هي حقوق موضوعية مرتبطة بالنّوع البشري:

- إعادة النظر في العلاقة بين الشمال والجنوب بالقدر الذي يحدّ من سيطرة الأول على مدخرات الثاني وعلى قراره السياسي. مع ما يقتضيه ذلك من تحميل لدول الشمال مسؤولية المشاركة في تنمية الجنوب للأسباب الواقع سردها آنفا.

- توخّي دول الجنوب جملة من الإصلاحات الجوهرية فيما له علاقة بالحريات العامة والفردية وتوخي برامج تنموية تستثمر فيها المدّخرات الطبيعية الوطنية والثروة البشرية. ذلك أنه لا مجال للتنمية في أوضاع غير مستقرة سياسيا وإجتماعيا. ومن مقتضيات هذه التنمية أن يقع إستثمار الرأسمال الوطني داخل الحدود الجغرافية للوطن المعني به. ذلك أن دول الجنوب شهدت إستنزافا آخر يتمثل في هجرة الرأسمال الوطني خارج الحدود لاستثماره في دول الشمال.

- تكوين تجمعات إقليمية حقيقية مهمّتها السهر على التكامل الإقتصادي والتنموي وفي مجال الحريات بين الدول المعنية به. ذلك أن الأطر الإقليمية القائمة اليوم في بلدان الجنوب (إتحاد دول المغرب العربي – إتحاد الخليج العربي – الجامعة العربية – منظمة المؤتمر الإسلامي ...) لا تقوم بما يكفي من أدوار لإقامة فضاء إقتصادي تنموي تكاملي مشترك.

المراجع:

1- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 100.

2- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 97 .

3- إبراهيم محمد عياش، الهجرة الغير شرعية الجزء02، الحوار المتمدن،ع: 2386.

4- أحمد الربايعة، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية (عمان: دار الثقافة والفنون، 1987ف) ص 12- 13.

5- الشيخ علي مفتاح الشويطر، من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ط1 (طرابلس ليبيا: دار رباح، 2007ف) ص5.

6- أنور عطية العدل، السكان والتنمية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987ف) ص 241 – 242.

7- ت.لين سميث ، ترجمة محمد السيد غلاب وآخرين، أساسيات علم السكان (القاهرة : دار الفكر العربي،1971ف) ص 499.

8- كولن ولسون، ترجمة: رفعت السيد علي، التاريخ الإجرامي للجنس البشري: سيكولوجية العنف البشري، جماعة حور الثقافية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001، ص 14.

9- فتيحة كركوش، الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية"، مجلة دراسات نفسية تربوية، العدد الرابع، جوان 2010، ص 51.

10- عبد الفتاح وهيبة، جغرافية السكان (بيروت: دار النهضة العربية، 1979ف) ص109-110.

11- عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى الحضر، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب (بيروت: دار النهضة العربية، 1969ف)، ص105.

12- عبدا لله عبد الغني غانم، المهاجرون دراسة سوسيوأنثروبولوجية، ط2 (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002ف) ص 15.

13- محمد حسين صادق حسن، الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي، دراسة ميدانية على قريتي خزام والعيايشا بمحافظة قنا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب جامعة جنوب الوادي، العام1998ف، ص 7.